ابو ناصيف: استمرارية الضمان يجب ان تكون جزءا اساسيا من اي خطة اقتصادية انقاذية

يهدد الانهيار الاقتصادي الزاحف في لبنان كل المرافق الخدماتية والحياتية في لبنان بغياب التصدي الرادع له، والخطط الاقتصادية السليمة التي تقيم الاعتبار للحماية الاجتماعية التي تعتبر ركيزة اساسية في بناء الدول وتقدمها.

لم تعد المشكلة في لبنان محصورة في تصاعد عملة الدولار، وفي ترصّد تقلبات الاسعار الجنونية التي لا ترحم الفقير والمحتاج بل مرتبطة بتدمير كل مقوّمات الأمان، وسبل العيش الكريم، باختصار، لم يعد في لبنان اي صمام آمان، والصندوق الوطني للضمان الاجتماعي الذي يلعب هذا الدور اصبح مهددا بكل فروعه.

ما هي انعكاسات الازمة النقدية والاقتصادية على الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي؟ وما هي الاجراءات التي قام بها للمحافظة على امواله؟ وغيرها من الاسئلة التي تدور في فلك الضمان الاجتماعي الذي بدأ القيّمون عليه يطلقون الصرخة لمد يد العون له بعد دخل مرحلة الخطورة طرحناها على رئيس الديوان والمدير المالي في الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي شوقي ابو ناصيف فاجاب وفق التالي:

ج- ان الازمة النقدية والاقتصادية فاجأت الجميع في توقيتها وفي سرعة تطورها، فالذي يمر به لبنان منذ تشرين الاول ٢٠١٩، من ازمات الاقتصادية ونقدية وصحية وامنية متلاحقة هو غير مسبوق، لاسيما بتوالي وتزامن هذه الازمات؛ فالانهيار من شأنه ان يطال الكل دون استثناء، والضمان الاجتماعي هو جزء من هذا الكل، فامواله موجودة في المصارف التجارية وفي مصرف لبنان، وتقديماته تموّل من اشتراكات اصحاب العمل ومن مساهمة الدولة. واصحاب العمل لم يعد بامكانهم تسديد الاشتراكات بانتظام كما كان يحصل سابقا، والدولة لم يعد بامكانها دفع مستحقات الصندوق، فهي متوقّفة اصلا، ومنذ اكثر من خمس سنوات عن تسديد مساهماتها والتي بلغت حوالي ٤٠٠٠ مليار ليرة لغاية نهاية العام ٢٠١٩. ورغم كل ذلك استطعنا الصمود لغاية اليوم بوجه هذه التحديات، فتقديماتنا ما زالت تدفع كالمعتاد، ومكاتبنا في جميع الاراضي اللبنانية مازالت مفتوحة وتقدم الخدمات بشكل طبيعي. هذه القدرة على الصمود محدودة ومرتبطة بتطوّر الازمة والاجراءات الواجب اتخاذها للمحافظة على اموال الضمان وعلى قدرته على الاستمرار بتقديماته. حماية الضمان الاجتماعي يجب ان تكون من اولويات اي خطة اقتصادية او نقدية او اي اتفاق بين صندوق النقد او غيره، فالازمة قد تطول، وبالتالي، لا يمكن ترك حوالي ثلث الشعب اللبناني دون اي تقديمات لاسيما في ظل ارتفاع كلفة المعيشة وتدني قيمة الاجور.

مع بدء الازمة المصرفية والنقدية الخطيرة، استشعرت ادارة الضمان بالخطر الآتي على اموال الصندوق وعلى استدامته المالية، لاسيما اموال فرع نهاية الخدمة المستثمرة في سندات الخزينة لآجال متوسطة وطويلة، وفي ودائع مجمدة في المصارف التجارية لمدة اقصاها سنة، فهذه الاموال هي تعويضات حوالي ٦٠٠ الف مواطن وملاذهم الاخير لتامين شيخوخة محترمة في ظل عدم وجود نظام للتقاعد في لبنان. وعلى الفور تحركت الادارة باتجاه سلطة الوصاية ممثلة بوزير العمل الاستاذ كميل ابو سليمان لايجاد آلية او تشريع خاص يحمي اموال الصندوق وقدرته الشرائية من ما كان يتداول انذاك من اجراءات سوف تتخذ على حسابات المودعين (Haircut, Capital Control)، اما بالنسبة لفرع المرض والامومة الذي يعاني اصلا من عجز نتيجة تخلّف الدولة عن تسديد متوجباتها، فكان الخوف الكبير من ارتفاع اسعار الادوية والمستلزمات الطبية، وكلفة الاستشفاء، وبالتالي ارتفاع كلفة الفاتورة الصحية بشكل كبير مما سوف يزيد العجز بشكل كبير وخطير، وبالمقابل، كان علينا مراعاة الاوضاع الاقتصادية لاصحاب العمل نتيجة الازمات والكوارث المتلاحقة، لذلك، بدأنا العمل على ٥ اتجاهات:

- **المحافظة على اموال الصندوق المستثمرة في سندات الخزينة والمصارف الخاصة من اي عملية اقتطاع .(Haircut, Capital control)**
- **المحافظة على القيمة الشرائية لهذه الاموال وعلى تعويضات نهاية الخدمة في ظل ارتفاع سعر الصرف غير الرسمي للدولار وانعكاسه على تكاليف المعيشة.**
- **الاستمرار بتقديمات المرض والامومة والسعي لعدم رفع كلفة الفاتورة الصحية من خلال استمرار مصرف لبنان دعم الادوية والمستلزمات الطبية.**
- **تسهيل امور اصحاب العمل قدر الامكان لمساعدتهم على الاستمرار في اعمالهم ونشاطاتهم وعدم صرف العمال.**
- **مطالبة الدولة بتسديد متوجباتها للصندوق التي فاقت اربعة الاف مليار ليرة.**

بدأ العمل بشكل متوازي على هذه الاتجاهات الخمسة، مع الوزير كميل ابو سليمان الذي قام بالاتصالات اللازمة مع مجلس الوزراء وصندوق النقد لايجاد آلية تحمي اموال الضمان والقيمة الشرائية لتعويضات نهاية الخدمة، ومن جهة ثانية، جاء دعم مصرف لبنان للقطاع الاستشفائي من من خلال دعم استيراد الادوية والمستلزمات الطبية، ليحد من هذه الازمة وليؤجل خطرانهيار القطاع الصحي باكمله والاجهزة الضامنة، ومن ضمنها فرع ضمان المرض والامومة في الصندوق. على صعيد مساعدة اصحاب العمل، اقترح الوزير ابو سليمان بناء على انهاء مجلس ادارة الصندوق مرسوم تمديد براءة الذمة الذي صدر في شباط ٢٠٢٠، كما بدأ العمل بالتسهيلات التي اوجدها قانون الموازنة العامة للعام ٢٠١٩ من خلال تخفيض زيادات التاخير على متاخرات الصندوق وتقسيطها لمدة خمس سنوات للحد من تفاقم هذه الازمة على اصحاب العمل.

بعد استقالة الحكومة وتشكيل حكومة جديدة استمر العمل مع وزيرة العمل السيدة لميا يمين التي تبنّت هذه التوّجهات وتابعت المساعي والاتصالات التي بدأها الوزير ابو سليمان، فتم تجديد الاعفاءات المذكورة بموجب قانون الموازنة العامة للعام ٢٠٢٠، وتم تمديد مفعول براءة الذمة لمرتين متتاليتين، واطلق من وزارة العمل مشروع التامين ضد البطالة التي كُلفت منظمة العمل باجراء الدراسات الاكتوارية والقانونية اللازمة لاطلاق هذا المشروع. وضمن هذا الاطار، عقدت عدة اجتماعات ولقاءات في وزارة العمل لمناقشة مشاريع قوانين وقضايا الضمان الاجتماعي التي اولتها وزيرة العمل عناية استثنائية ومتابعة يومية، توّجت هذه المساعي باجتماع عقد مع رئيس الحكومة الدكتور حسان دياب بحضور وزيرة العمل ونائب رئيس مجلس الادارة ومدير عام الصندوق والمدير المالي وتم البحث في هذه التوّجهات وبكيفية الحفاظ على مؤسسة الضمان الاجتماعي في هذه الظروف الصعبة، وتمت مطالبته بتسديد الدولة مستحقاتها للصندوق او على الاقل جزء منها، وفي سياق المتابعة، عُقد اجتماع مع وزير المالية خصص للبحث في موضوع تسديد ديون الدولة للصندوق، والسعي للمحافظة على امواله وعلى تعويضات نهاية الخدمة. ولا بد من الاشارة في هذا السياق الى دور الاتحاد العمالي العام الذي كان الداعم الاكبر في هذا المجال، والى المساعي التي قام بها الدكتور بشارة الاسمر مؤخرا وقبله نائب الرئيس حسن فقيه.

قيمة التعويضات

س- في خطوة لافتة، طلب الضمان من مصرف لبنان معاملة تعويضات نهاية الخدمة للموظفين والاجراء المسجلين في الصندوق بالطريقة نفسها التي اعتُمدت مع أصحاب الودائع الصغيرة في المصارف، إذ يجرى تحويل أموالهم من الليرة إلى الدولار بناءً على سعر ١٥١٥ ليرة للدولار الواحد، ثم يُعاد تحويلها إلى الليرة بسعر المنصة البالغ نحو٣٩٠٠ ليرة للدولار الواحد. ما هي قانونية هذا الاجراء؟ وهل سيطال كل الاجراء والمستخدمين على كافة المستويات الذين سحبوا تعويضاتهم ام هناك معايير سيتم الاعتماد عليها؟

ج- استتبعت الاجتماعات الذي عقدت مع رئيس الحكومة، ووزير المالية باجتماع عقد مع حاكم مصرف لبنان رياض سلامة ومدير عام الصندوق الدكتور محمد كركي ورئيس الاتحاد العمالي العام الدكتور بشارة الاسمر، وتم طرح موضوع تحويل تعويضات نهاية الخدمة المقبوضة الى دولار الاميركي على اساس سعر الصرف الرسمي للمحافظة على القيمة الشرائية لهذه التعويضات، وقد رّحب الحاكم بهذه الفكرة وطلب دراسة مالية حول قيمة التعويضات المسحوبة منذ بداية العام وعدد الطلبات وغيرها... انجزنا هذه الدراسة وارسلناها بكتاب رسمي الى مصرف لبنان، وبدأ المصرف المركزي بمناقشة هذه الآلية وقد قطعت شوطا كبيرا، ونحن ما زلنا بانتظار صدور القرار اللازم من مصرف لبنان. سبق واصدر مصرف لبنان عدة تعاميم بهذا الاطار ان كان لناحية دعم الادوية او النفط ومشتقاته او المواد الغذائية، او صغار المودعين، وبالتالي، هذا الموضوع شبيه بالاجراءات التي اتخذت سابقا، ونعتقد انه ليس بحاجة الى موافقة من مجلس الوزراء او مجلس النواب. والعمل جار لكي يطال جميع الذين سحبوا تعويضاتهم منذ بداية العام، ولم يتمكنوا من تحويله الى دولار اميركي على سعر الصرف الرسمي. فهذه التعويضات هي مدخرات هؤلاء المضمونين سواء كانت مليون او عشرة ملايين او مئة مليون؛ فالبعض سحب تعويضه بداعي ترك العمل لكي يستمر بتامين معيشته ومعيشة عائلته بعدما اصبح بدون مدخول، والبعض الآخر سحب تعويضه بداعي بلوغ السن القانونية، وبالتالي، اصبح بعمر لم يعد يسمح له بالعمل او بايجاد فرصة عمل تناسب عمره، واصبح هذا التعويض الملاذ الآخير لتامين عيش كريم في شيخوخته. وبغض النظر عن قيمة التعويض، نسعى باتجاه دعم كامل التعويضات مهما بلغت قيمتها.

الازمة النقدية بدات بعد ١٨ تشرين الاول ٢٠١٩ ولغاية نهاية العام كانت امكانية تحويل التعويضات الى دولار اميركي قائمة، وقد استفاد عدد كبير من هذه الامكانية، وبالتالي، سوف ندرس الموضوع اذا كان بالامكان ضم هذه الشريحة اي الذين سحبوا تعويضاتهم اعتبارا من ١٨ تشرين الاول ٢٠١٩ الى الباقين.

س- ما هي ضوابط التطبيق؟ وجدواها للصندوق؟

ج- بالطبع هناك ضوابط للتطبيق، وسوف تطال هذه العملية فقط الذين سحبوا تعويضاتهم ولم يتمكنوا من تحويلها الى دولار اميركي. فثمة جزء استطاع الاستفادة من هذا الموضوع لاسيما مستخدمي المصارف الذين استفادوا من تسهيلات مصرفية اعطيت لهم.

فقاعدة معلومات الصندوق تتضمن اسماء المضمونين وقيمة التعويض وارقام الشيكات وتاريخ قبضها، وبالتالي، في حال اقرار هذه الخطوة سوف يتم التواصل مع مصرف لبنان والمصارف وتزويدهم بهذه المعلومات لملاحقة هذه الشيكات، والتاكّد من انها لم تحوّل الى دولار اميركي على سعر الصرف الرسمي.

اما عن جدوى تطبيق هذه العملية على صندوق الضمان فان الضمان الاجتماعي مسؤول عن مضمونيه وعن تعويضاتهم والمحافظة عليها قدر الامكان، اما الازمة الاقتصادية والنقدية التي مرت بها البلاد هي ازمة غير مسبوقة في تاريخ لبنان. وزاد الطين بلة ازمة تفشي فيروس كورونا، وانفجار المرفأ، فكل هذه الامور غير المتوقعة ادت الى ما ادت عليه، لذلك نسعى بكامل ما اتينا من قوة وعلى كافة الاصعدة والاتجاهات الى المحافظة، على هذه المؤسسة وعلى تقديماتها وعلى تعويضات المضمونين. المردود هو مردود معنوي علينا كافراد ومسؤولين بأنه استطعنا حماية اموال المضمونين ولو حتى بجزء بسيط منها، ومردود مالي للمضمونين الذين سحبوا تعويضاتهم، وقد لمسنا فور شيوع الخبر الاثر الايجابي على هؤلاء الاشخاص، وترحيبهم بهذه الخطوة، كما له مردود اقتصادي على صعيد زيادة الانفاق وتحريك عجلة الدورة الاقتصادية.

رفع الدعم عن الادوية ضربة قاضية

س- وفي غضون ذلك، كيف ستكون تداعيات رفع الدعم عن الادوية والمستلزمات الطبية التي يتم التداول بها موخرا؟

ج- هذا سيشكّل الضربة القاضية على فرع ضمان المرض والامومة وعلى الاجهزة الضامنة الاخرى، وعلى القطاع الاستشفائي برمته، وعلى المواطن الذي لن يعد بامكانه شراء الادوية، سيما العلاجات المكلفة، فلا يمكن لفرع المرض والامومة الاستمرار في تقديماته، وهو اصلا يعاني من عجز كبير، في حال ارتفاع كلفة الفاتورة الصحية تبعا لارتفاع سعر صرف الدولار، فامكانية زيادة الاشتراكات او زيادة الاجور هي معدومة في ظل الازمة الاقتصادية، لذلك نحذر من هذه الخطوة، فالدواء والاستشفاء هما اولوية، حتى على الغذاء، اذ بامكان الانسان الاستمرار في العيش بالحد الادنى من الغذاء، انما لا يمكنه الاستمرار بدون علاج او استشفاء.

س- اذا مصير صندوق الضمان اصبح مهددا؟

ج- ان مستقبل البلد برمته هو على المحك، وكذلك مستقبل الصندوق الوطني وكافة الموسسات الاخرى، ما لم يبادر المعنيون فورا الى وضع خطة شاملة للخروج من الازمة باقل ضرر ممكن، وهذا يتطلب خطة اقتصادية ونقدية متكاملة، وخطة طريق واضحة لانقاذ البلد ومؤسساته، الضمان الاجتماعي وامواله واستمراريته يجب ان يكون جزء ا اساسيا من اي خطة من هذا النوع، كما يجب ان يكون اولوية لدى الحكومة والجهات المعنية بالخطة الاقتصادية، فهو يمثّل الأمن الاجتماعي في لبنان، واستمراريته ضرورة ملّحة لاسيما في السنوات القادمة التي سوف تكون سنوات صعبة على الصعيدين الاقتصادي والمعيشي لحين الخروج من هذه الازمة، فلا بد من تأمين استمرارية تقديمات الضمان الاجتماعي ان كان على صعيد الضمان الصحي، او التعويضات العائلية او نهاية الخدمة لحوالي ثلث الشعب اللبناني لكفالة الحد الادنى من العيش الكريم.

«الصحة والانسان»

بيان صحافي

عين وزين مديكال فيليدج اعتمدت خطة طوارئ متكاملة لمواجهة فيروس كورونا المستجد

إنطلاقاً من رسالتها الإنسانية الهادفة إلى تقديم خدمات صحية نوعية متكاملة لجميع قاصديها بأحسن نوعية وبأقل كلفة ممكنة، ونظراً للظروف الصحية الطارئة التي استجدت نهاية شهر شباط ٢٠٢٠ بعد بدء تفشي وباء كورونا، وفي ظل الظروف الإقتصادية الضاغطة في الوطن بشكل عام، وعلى القطاع الصحي والإستشفائي بشكل خاص، قامت المؤسسة الصحية للطائفة الدرزية - عين وزين مديكال فيليدج بتطوير استراتيجية متكاملة لمواجهة تفشي هذا الوباء، فعملت إلى تطوير وتنفيذ خطة طوارئ واضحة الأهداف من أجل ضمان سلامة المرضى والوافدين وفريق العمل الطبي والتمريضي والتقني والإداري بالإستناد إلى توجيهات منظمة الصحة العالمية ووزارة الصحة العامة والمراجع الصحية العالمية المعروفة.

وقد تضمنت الخطة البنود التالية:

- إنشاء وحدة لتقييم ومعالجة الأمراض الوبائية ضمن مبنى منفصل عن مباني المستشفى لاستقبال الحالات المشتبه بها والحالات المثبتة، وتتضمن أسرة استشفاء، وعناية فائقة، وغرفة عمليات وغرفة ولادة وجميعها مجهّزة بأحدث الأجهزة والمعدات: أجهزة التنفس الاصطناعي، جهاز للتصوير الشعاعي (Portable X-ray)، وجهاز للتصوير الصوتي (Portable ultrasound) وأجهزة لغسيل الكلى، وناظور للجهاز الهضمي والجهاز التنفسي...
- مواكبة تجهيز وتشغيل ثلاث مراكز حجر صحي (تتضمن ١٥٥ سريراً) لاستقبال المصابين بفيروس كورونا المستجد، تقع هذه المراكز في بلدات بحمدون (فندق سبأ)، وعين وزين (فندق ساري بالاس) وفي منطقة ملتقى النهرين.
- تجهيز مختبر لإجراء فحص PCR معتمد من قبل وزارة الصحة العامة
- إطلاق خدمة الفحص السريع من السيارة (Drive Thru) لإجراء الفحوصات المخبرية بتقنية RT-PCR يومياً.
- إطلاق حملات للتّرصد الوبائي بالتنسيق مع برنامج الترصد الوبائي في وزارة الصحة العامة ومع اتحادات البلديات وخلايا الأزمة في المنطقة.
- وضع خط ساخن بتصرّف المجتمع للإجابة عن أي استفسارات ولحجز مواعد لإجراء فحص الـPCR.

وفي إطار متصل، يصل المعدل اليومي لفحوصات الـ PCR إلى أكثر من ٢٠٠ فحص، يُضاف إليه الفحوصات التي تُجرى ضمن حملات الترصد الوبائي التي فاق عددها ٦٥ حملة والتي تشمل أعداداً كبيرة من المخالطين، كما أن المستشفى أجرى، ولغاية الآن، أكثر من ١١ ألف فحص، وشخّص أكثر من ٥٠٠ حالة إيجابية ، كما قام بإجراء أول عملية جراحية لمريض يبلغ من العمر ٤٨ عاماً مصابا بفيروس كورونا المستجد ويعاني من كسرفي العامود الفقري، بعد اتخاذ إجراءات وقائية واحترازية مشددة لمنع انتقال الفيروس لفريق العمل الطبي والتمريضي.

عين وزين مديكال فيليدج هو مركز استقطاب في منطقة الجبل يسعى دائماً إلى تطوير خدماته لمواجهة تفشي فيروس كورونا المستجد ولمعالجة الحالات الإيجابية التي تتزايد بوتيرة سريعة نتيجة الإنتشار المجتمعي للفيروس ملتزماً بتوجيهات وزارة الصحة العامة ومنظمة الصحة العالمية والجمعيات العلمية اللبنانية والعالمية.

توقيع اتفاقية تعاون بين جامعة البلمند ومستشفى جبل لبنان

إنطلاقاً من رؤيته بالتحسين والتطوير المستمرّين، وقّع مستشفى جبل لبنان اتفاقية تعاون مع جامعة البلمند، ليصبح بموجبه مركزاً طبياً جامعياً.

تمّ توقيع الاتفاقية في حرم مستشفى جبل لبنان، بحضور وزير الصحة الدكتور حمد حسن، المدير العام لمستشفى جبل لبنان الدكتور نزيه غاريوس، المدير الطبي للمستشفى الدكتور ايلي غاريوس، رئيس جامعة البلمند البروفسور الياس وراق، نقيب اطباء لبنان في بيروت البروفسور شرف أبو شرف، نقيب المستشفيات المهندس سليمان هارون، إضافة إلى عدد من الأطباء والإداريين.

تهدف هذه الاتفاقية إلى رفع مستوى الرعاية الصحية اللبنانية، من أجل تطوير البرامج الطبية للتدريب الجامعي.

وتأتي انطلاقًا من الإلتزام المتبادل بين كل من جامعة البلمند ومستشفى جبل لبنان، نحو التميّز في الرعاية الصحيّة والتدريب السريري، المهمّة الأساسيّة لكل من الشريكين.

ويبقى الهدف تقديم الخدمات الطبية، حتى غير المتوّفر منها في لبنان، وتوسيع شريحة المستفدين الى كل طبقات المجتمع اللبناني، كما سيقوم المستشفى بتوفير برنامج تدريب لأكثر من ٢٠٠ تلميذ طب مقيم موزعين على ٣٠ برنامج طبّي.

في كلمته، أشاد الدكتور نزيه غاريوس بهذه الاتفاقية التي تعكس التزام مستشفى جبل لبنان بتقديم خدمات الرعاية الصحية المهنية في جوّ من البيئة العلمية والأكاديمية الفضلى لتأمين أفضل خدمة للمريض. وأضاف: «رسالتنا هي تحسين صحة المرضى من خلال تطوير نماذج علاجية حديثة وفعالة، مبنية على التعليم،الابتكار والأبحاث».

بدوره، قال الدكتور ايلي غاريوس: «إنّ مستشفى جبل لبنان حائز على التصنيف من قبل اللجنة العالمية JCI منذ عام ٢٠١٦ وأعيد تصنيفه عام ٢٠١٩. وأضاف قائلًا أنه: «كان من الطبيعي أن يصبح مستشفى جبل لبنان جامعيًا». واستذكر ما قال له رئيس بعثة JCI بأن «علينا الانضمام إلى جامعة ذات مستوى تتويجًا لهذا العمل الدؤوب وضمانة لاستمرار الجودة». وختم قائلًا: «جامعة البلمند كانت أفضل خيار لنا، إذ ليست رقمًا بين جامعات لبنان، إنما هي وريثة تاريخ عريق.»

اما رئيس جامعة البلمند البروفسور الياس وراق فأشار إلى أهمية هذا التعاون، لافتًا إلى أنه «جاء بين جامعة البلمند ومستشفى جبل لبنان لتصبح هذه الجامعة الرائدة الراعي العلمي والمظلة الأكاديمية لهذا المستشفى المميّز في الحقل الطبي».

كما أشار إلى أن هذا التعاون ينبع من قناعة راسخة لدى الطرفين، بأن تضافر الجهود في هذه المرحلة الدقيقة من حياة الوطن إنما يعطي أملًا بمستقبل أفضل.

كما تحدّث عميد كلية الطب في جامعة البلمند البروفسور كميل نصار وقال: «هدفنا الأساسي هو دومًا صحة المواطن، الذي يكتمل بالطبيب المتميّز الذي يضع علمه وخبرته في تصرف المريض واحتياجاته الطبية».

كما ختم الحفل بكلمة لوزير الصحة العامة حمد حسن، الذي أشار إلى أنّ لبنان تميّز بجسمه الطبي في مواجهة الوباء.

وختم قائلاً بأن النجاح يكمن في الوعي والعقل الراجح، والعمل التراكمي مع الرؤية، من أجل مواجهة التحدّيات .